

السيد الوزير المحترم؛

إن صافي الأرباح في قطاع العمل المؤقت والاستعانة بمصادر خارجية للموظفين لا يتجاوز بأي حال من الأحوال هامش 2% الى 3%، الأمر الذي سيجعل من الزيادة في الحد الأدنى للأجر بنسبة 5% خسارة حقيقية لهذه الشركات، وهو ما يتطلب العمل بشكل مستعجل لمراجعة العقود المبرمة لتفادي إفلاس هذه الشركات، ولمنع اللجوء إلى بعض الممارسات الاحتياطية لتفادي تطبيق الزيادة في الحد الأدنى للأجر.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم، حول التدابير التي ستعملون على اتخاذها قصد معالجة هذه الإشكاليات بما يضمن استمرار نشاط مقاولات وشركات العمل المؤقت، واحترام القوانين المنظمة لهذا المجال؟

وتقبلوا السيد الوزير فائق عبارات التقدير والاحترام.

إمضاء: المستشار البرلماني

العلوي محمد يوسف